

## التفجير النووي الهندي واثره على سياسة عدم الانتشار النووي الأمريكية

الاستاذ المساعد الدكتور

الباحثة

عمار خالد الربيع

مرودة عبد الله عبد الصاحب

جامعة البصرة/ كلية الآداب

### المخلص:-

هذا البحث يدرس أثر اعلان الهند اجراء التفجير النووي في الثامن عشر من ايار ١٩٧٤ على سياسة عدم الانتشار النووي الأمريكية وتدابير ذلك على مفاوضات البرنامج النووي الايراني. و تزايد مخاوف واشنطن من الانتشار النووي الناجم عن التفجير النووي الهندي، الذي أدى إلى حدوث تطور و تحول كبير في توازن القوة الهش في جنوب آسيا، كما زاد من مخاطر الانتشار النووي في المناطق المعرضة لعدم الاستقرار مثل الشرق الأوسط، مما قد يشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي الأمريكي والاستقرار الدولي. ما دفع بالولايات المتحدة للتحرك الفوري لتقوية نظام معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (NPT)، وكذلك سياستها بشأن الصادرات النووية. الامر الذي تسبب في تغيير سياسة واشنطن بشأن البرامج النووية الوطنية وآفاق التعاون النووي بين الولايات المتحدة وإيران، و جعل الاتفاق النووي مع إيران مسألة حساسة وشائكة بشكل كبير. وذلك بسبب صعوبة المطالبة بآليات رقابة أكثر صرامة على الشاه وفي أماكن أخرى من العالم، بعد ما أظهر الانفجار النووي الهندي كيف يمكن لأي دولة الحصول على تكنولوجيا الأسلحة النووية بسهولة إذا لزم الأمر. فبدأت السياسة النووية الأمريكية أتجاه إيران في التوفيق بين غرضين متعارضتين: تلبية رغبات الشاه النووية، وبالتالي الحفاظ على علاقات جيدة مع طهران، من جهة؛ و الوقوف كضامن لعدم الانتشار على المستوى العالمي، من جهة أخرى.

## *The Indian nuclear detonation and its impact on the US nuclear non-proliferation policy*

*Researcher. Marwa Abdullah Abdel Saheb  
Assist Prof .Ammar Khaled Al - Rabie  
University of Basrah / College of Arts.*

### **Abstract:**

This research studies the impact of India's declaration of a nuclear explosion on the 18th of May 1974 on the US nuclear non-proliferation policy and its implications for the negotiations of the Iranian nuclear program. And Washington's increasing fears of nuclear proliferation resulting from the Indian nuclear explosion, which led to a major development and shift in the fragile balance of power in South Asia, also increased the risks of nuclear proliferation in regions prone to instability such as the Middle East, which may pose a major threat to security. American nationalism and international stability. This prompted the United States to move immediately to strengthen the Nuclear Non-Proliferation Treaty (NPT) regime, as well as its policy on nuclear exports. This caused a change in Washington's policy on national nuclear programs and the prospects for nuclear cooperation between the United States and Iran, and made the nuclear agreement with Iran a sensitive and thorny issue. This is due to the difficulty of demanding more stringent control mechanisms on the Shah and elsewhere in the world, after the Indian nuclear explosion showed how any country can easily obtain nuclear weapons technology if necessary. The US nuclear policy toward Iran began to reconcile two opposing purposes: satisfying the Shah's nuclear desires, and thus maintaining good relations with Tehran, on the one hand; And standing as a guarantor of non-proliferation at the global level, on the other hand.

**المقدمة:-**

حدث التفجير النووي الهندي في ١٨ أيار ١٩٧٤ تطور وتحول كبير في توازن القوة الهش في جنوب اسيا مع انعكاسات على انتشار في الشرق الأوسط وهذا ما دفع الولايات المتحدة الامريكية للتحرك لتقوية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وكذلك سياستها بشأن الصادرات النووية ومراجعة دورة الوقود النووي حيث مخاطر الانحسار التي يمكن ان تسببها.

وأن تلك الإجراءات كان لها اثر سيء على طموحات ايران لامتلاك سلاح نووي لأنه جعل مسألة التعاون النووي بين الولايات المتحدة وايران مسألة حساسة وشائكة بشكل كبير، بسبب الإجراءات الصادرة عن إدارة نيكسون في الثالث والعشرين من أيار ١٩٧٤ بمراجعة السياسة الامريكية المتعلقة بمعاهدة حظر الانتشار النووي وفرض قيود إضافية على نقل التكنولوجيا والمعدات والوقود النووي الى البلدان المستقبلية.

**التفجير النووي الهندي واثره على سياسة عدم الانتشار النووي الأمريكية**

ولا يمكن أن يكون توقيت اعلان الهند اجراء التفجير النووي أسوأ بالنسبة لإيران، لأنه تسبب في تغيير في سياسة واشنطن بشأن البرامج النووية الوطنية وألقى بظلال طويلة الامد على آفاق التعاون النووي بين الولايات المتحدة وإيران<sup>(١)</sup>. فبعد اجراء الهند لما وصفته بالتفجير النووي "السلمي"، أصدر الرئيس نيكسون<sup>(٢)</sup> في الثالث والعشرين من ايار ١٩٧٤ توجيهاته الى لجنة الامن القومي التابعة لمجلس الامن القومي لاعداد دراسة "مراجعة" لسياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والذي شدد بدوره على وجوب أن تستعرض سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بعدم الانتشار ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ضوء الظروف المتغيرة منذ الانتهاء من مذكرة دراسة الامن القومي (موقف البلدان الرئيسية من معاهدة عدم الانتشار 13 NSSM)، وعلى وجه الخصوص، في ضوء إعلان الهند عن تجربتها النووية تحت الأرض<sup>(٣)</sup>.

كما شدد نيكسون على وجوب أن تدرس الدراسة النطاق الكامل للقضايا التي تطرحها الظروف المتغيرة التي تؤثر على موقف الولايات المتحدة تجاه عدم الانتشار ومعاهدة عدم الانتشار والخيارات المتاحة لسياسة الولايات المتحدة في المستقبل. وان تأخذ في الحسبان، أيضاً، على وجه التحديد، فيما إذا كان يجب على

الولايات المتحدة أن تضغط من أجل تجديد الدعم من قبل أطراف المعاهدة وانضمام أولئك الذين لم يوقعوا بعد على المعاهدة، وإذا كان الأمر كذلك كيف وإلى أي مدى يجب أن تشمل الخيارات النظر في الموقف العام والكونغرس والدبلوماسي للولايات المتحدة<sup>(٤)</sup>. وأن تأخذ الدراسة في الحسبان الدراسة التي تمت استجابة لمذكرة دراسة الأمن القومي (NSSM 13) وما تلاها من أعمال فيما يتعلق بذلك، خاصة في التحضير لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المنوي إقامته في ايار عام ١٩٧٥<sup>(٥)</sup>. كما وجه نيكسون بوجوب أن تأخذ الدراسة في الاعتبار العمل المنجز فيما يتعلق بمذكرة دراسة الأمن القومي حول (سياسة حظر التجارب النووية - NSSM 195) المعدة في العشرين من شباط ١٩٧٤، والتحديث الجاري على مذكرة دراسة الأمن القومي (التطورات النووية الهندية - NSSM 156) المعدة في الخامس من كانون الثاني ١٩٧٢، وأصدر توجيهاته بإجراء الدراسة بواسطة لجنة الأمن القومي التابعة لمجلس الأمن وإرسالها في موعد لا يتجاوز الثاني عشر من حزيران ١٩٧٤<sup>(٦)</sup>.

فضلاً عن ذلك، أمرت مذكرة قرار لجنة الأمن القومي (NSDM 235)<sup>(٧)</sup> في التاسع والعشرين من ايار ١٩٧٤، لجنة الأمن القومي التابعة لمجلس الأمن القومي (USC) بإعداد برنامج عمل يحدد الخطوات التي قد تتخذها الولايات المتحدة مع الدول الأخرى، وخاصة الدول الموردة، فيما يتعلق بالأمن والمشاكل الأخرى المرتبطة بالكميات الكبيرة المتزايدة من الأسلحة النووية والمواد القابلة للاستخدام، والمواد السامة للغاية من صناعات الطاقة النووية المتنامية<sup>(٨)</sup>. وجاء في مذكرة مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي (كيسنجر)<sup>(٩)</sup> إلى الرئيس نيكسون، بأن لجنة الأمن القومي التابعة لمجلس الأمن القومي (USC) توصي بالموافقة على المشاورات مع البلدان الأخرى (خاصة الموردين الحاليين أو المحتملين مثل ألمانيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة واليابان والاتحاد السوفياتي) لتحقيق الأهداف التالية<sup>(١٠)</sup>:

١. وضع مبادئ توجيهية دولية متفق عليها، ويفضل أن تستند إلى الممارسات الأمريكية، لضمان الأمن المادي للمواد القابلة للاستخدام لأسلحة دولياً أو المنتجة محلياً.

٢. إرساء مبادئ مشتركة بين الموردين المحتملين لتكنولوجيا أو معدات التخصيب الحساسة.

٣. الاتفاق على أن تقيد التزام المتلقي المحتمل بمعاهدة عدم الانتشار في القرارات المتعلقة بتزويد المواد القابلة للاستخدام بالأسلحة أو تكنولوجيات ومعدات التخصيب أو إعادة المعالجة.

٤. التشجيع، عند الاقتضاء، على منشآت التخصيب المتعددة الجنسيات وتصنيع الوقود وإعادة المعالجة.

٥. النظر في حرمان المواد والتكنولوجيا والمعدات في الحالات التي توجد فيها مخاطر خاصة.

٦. تشجيع الدول الأخرى على تبني ضوابط تصدير، تشبه تلك الخاصة بالولايات المتحدة، التي تحكم الأنشطة الدولية لمواطنيها في مجالات نقل التكنولوجيا النووية غير المصنفة والمساعدة. وقد خلصت المذكرة الى احتمال ان تحجم بعض الدول الموردة عن اعتماد جميع التدابير التي تراها الولايات المتحدة ضرورية. ومع ذلك، كان رأي كيسنجر بان انتشار الأسلحة القابلة للاستخدام والمواد شديدة السمية يمثل مشكلة عالمية حيث تنمو صناعات الطاقة النووية وينتشر التصدير. وحتى لو تم وضع جميع التدابير المذكورة أعلاه، فإن المشاكل المحتملة فيما يتعلق بهذه المواد ستبقى، من وجهة نظره. ومع ذلك، كان مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي يأمل بأن هذه التدابير يجب ان تجعل المشكلة العامة المتمثلة في التحكم في المواد وأمانها أكثر قابلية للإدارة، وبالتالي يجب على الإدارة بالتأكيد محاولة وضع تدابير الأمن والاحتياطات الأساسية الدولية التي تراها ضرورية. لذلك أوصى كيسنجر الرئيس نيكسون بالموافقة على مذكرة قرار الأمن القومي المرفقة التي تنفذ برنامج العمل الذي أعدته لجنة الأمن القومي التابعة لمجلس الأمن رداً على (NSDM 235). كما أوصى بالموافقة على ما جاء في برنامج العمل بإجراء مشاورات مع الدول الموردة للتحكم في إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب<sup>(١١)</sup>.

والسبب في ذلك يعود الى أن الهند كانت قد استخدمت مفاعل الأبحاث الذي قدمته كل من كندا والولايات المتحدة لإنتاج المواد الانشطارية المطلوبة من أجل التفجير النووي، حيث شكلت إعادة استخدام دورات الوقود النووي كاملة التشغيل في المفاعلات الوطنية، ومرافق إعادة المعالجة تهديدات انتشار حقيقية للإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة نيكسون<sup>(١٢)</sup>. بعبارة أخرى، ان التفجير النووي الهندي جعل الاتفاق النووي مع إيران مسألة حساسة وشائكة بشكل كبير، وذلك

بسبب صعوبة المطالبة بآليات رقابة أكثر صرامة على الشاه وفي أماكن أخرى من العالم، بعدما أظهر الانفجار النووي الهندي كيف يمكن لأي دولة الحصول بسهولة على تكنولوجيا الأسلحة النووية إذا لزم الأمر.

ولذلك كانت مذكرة دراسة الأمن القومي (معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NSSM 202)، الصادرة عن إدارة نيكسون في الثالث والعشرين من ايار ١٩٧٤، التي أمر فيها الرئيس نيكسون مجلس الأمن القومي التابع للجنة الأمناء بمراجعة السياسة الأمريكية المتعلقة بمعاهدة حظر الانتشار النووي، والتي اوصت بفرض قيود إضافية على نقل التكنولوجيا والمعدات والوقود النوويين إلى البلدان المستقبلية، بمثابة تجسيد فوري لشعور عام بالتغيير بشكل جذري من الانتشار النووي<sup>(١٣)</sup>. أذ مباشرة في أعقاب مذكرة دراسة الأمن القومي NSSM 202، جاءت مذكرة قرار الأمن القومي NSDM 255 المؤرخة في الثالث من حزيران ١٩٧٤، وهي وثيقة مجلس الامن القومي تم تأمينها بشكل واضح لتوظيف برامج وطنية لإعادة المعالجة الكيميائية وتخصيب اليورانيوم، والتي دعت إلى استبدالها بـ"مرافق تخصيب متعددة الجنسيات وتصنيع الوقود وإعادة المعالجة"<sup>(١٤)</sup>. ولقد استعرض الرئيس نيكسون تقرير لجنة الأمن القومي التابعة لمجلس الأمن القومي، الذي تم إعداده ردًا على مذكرة قرار مجلس الأمن القومي ( NSDM 235) الصادرة في تشرين الاول ١٩٧٣<sup>(١٥)</sup>، وأحاله رئيس لجنة الأمن القومي في الخامس من نيسان ١٩٧٤، والذي حدد الخطوات التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة بـ"زيادة توافر المواد القابلة للاستخدام في الأسلحة من نمو ونشر صناعات الطاقة النووية"<sup>(١٦)</sup>. وكانت مذكرة قرار الأمن القومي NSDM 255 المؤرخة في الثالث من حزيران ١٩٧٤، قد لاحظت وجوب أن تؤكد المشاورات الأولية مع البلدان الموردة، على سبيل المثال لا الحصر، على الحاجة إلى:

- (١) وضع مبادئ توجيهية دولية متفق عليها، ويفضل أن تستند إلى الممارسات الأمريكية، لضمان الأمن المادي للأسلحة القابلة للاستعمال والمواد شديدة السمية سواء نقلت دوليا أو أنتجت محليا.
- (٢) التوصل إلى بعض المبادئ العامة المتعلقة بتزويد تكنولوجيا أو معدات التخصيب الحساسة.

(٣) تجنب أو تطبيق شروط أكثر صرامة للإمداد في الحالات التي يمكن أن توجد فيها مخاطر خاصة.

(٤) تشجيع منشآت التخصيب متعددة الجنسيات وتصنيع الوقود وإعادة المعالجة، حسب الاقتضاء. على أن تتحمل وزارة الخارجية، بالتنسيق مع هيئة الطاقة الذرية (والوكالات المعنية الأخرى عند الاقتضاء)، المسؤولية الرئيسية عن إجراء هذه المشاورات والإبلاغ عن التطورات المهمة<sup>(١٧)</sup>.

فضلاً عن ذلك، أبلغ كيسنجر كل من: وزير الدفاع، نائب وزير الخارجية، مدير وكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، مدير المخابرات المركزية، ورئيس هيئة الطاقة الذرية، بأن الرئيس نيكسون قد استعرض تقرير مجلس الأمن القومي التابع للجنة الأمناء، والذي تم إعداده استجابة لـ NSDM 235، ووافق على المشاورات الموصى بها مع الدول الأخرى. كما وجه نيكسون فريقاً متخصصاً مشتركاً بين الوكالات مؤلفاً من ممثلين عن وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح ووكالة المخابرات المركزية، يرأسه ممثل عن هيئة الطاقة الذرية لدراسة الأحكام المحتملة لاتفاقية دولية تتعلق بإرشادات الأمن المادي، ينبغي إرسالها بحلول الثاني عشر من آب ١٩٧٤ لينظر فيها الرئيس<sup>(١٨)</sup>.

في ظل هذه الظروف المتغيرة، طبقت الولايات المتحدة سياسة جديدة لفرض "ضوابط ثنائية خاصة"، تتجاوز تلك التي تطلبها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن نقل المفاعلات النووية والوقود النووي. وذلك بعدما فقدت الولايات المتحدة ثقتها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الإطار الدولي الوحيد الذي ينظم مسألة الانتشار النووي بعد الاختبار النووي الهندي الأول في ١٨ أيار ١٩٧٤<sup>(١٩)</sup>.

كان التحول الدراماتيكي في السياسة النووية الأمريكية بعد الانفجار النووي الهندي خروجاً عن توصيات مذكرة قرار الأمن القومي NSDM 235 عندما أعلنت الولايات المتحدة أنها "لن تطلب كشرط مسبق أساسي للإمداد بأن يتم تصنيع الوقود وإعادة المعالجة في الولايات المتحدة أو في منشآت متعددة الجنسيات"<sup>(٢٠)</sup>.

فبدأت السياسة النووية الأمريكية تجاه إيران في التوفيق بين حاجتين متعارضتين: تلبية رغبات الشاه النووية، وبالتالي الحفاظ على علاقات جيدة مع

طهران، من جهة؛ والوقوف كضامن لعدم الانتشار على المستوى العالمي، من جهة أخرى<sup>(٢١)</sup>. وفي هذا السياق، بعث مدير قسم البرامج الدولية أبراهام فريدمان (Abraham Lincoln Freedman) في هيئة الطاقة الذرية الامريكية بمذكرة الى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا سدني سوبر (Sidney Sober) بعنوان (اتفاقية للتعاون مع ايران) في السابع عشر من حزيران ١٩٧٤، أحال خلالها طلب الإيرانيون لاتفاقية للتعاون تتضمن تزويدهم بثمانية مفاعلات للطاقة النووية واليورانيوم المخصب لتزويدها بالوقود<sup>(٢٢)</sup>، واستعداد هيئة الطاقة الذرية الامريكية، وبموافقة وزارة الخارجية، للتفاوض على اتفاق للتعاون مع ايران، باتباع نفس الخطى التي سوف تتبع مع مصر و(اسرائيل)، ليس هذا وحسب، بل ابلغ مدير قسم البرامج الدولية في هيئة الطاقة الذرية الامريكية بأن الأخيرة، ايضاً، سوف تكون على استعداد للدخول في عقود لتخصيب اليورانيوم قبل تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٧٤، لتزويد مفاعلات الطاقة المفترض انشاؤها، والتي كانت ستدخل حيز التنفيذ في العام ١٩٨٢، بالوقود النووي<sup>(٢٣)</sup>.

وهذا يعني تضمين نقاط السيطرة الخاصة فضلاً عن اتفاقية الحماية الاعتيادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>(٢٤)</sup>. حيث قامت وزارة الخارجية، عبر مكتب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ألفريد ل. أثيرتون، جونيور (Alfred L. Atherton, Jr.) بمناقشة (التعاون مع ايران: الطاقة النووية) وفق مذكرة مدير قسم البرامج الدولية في هيئة الطاقة الذرية الامريكية، أبراهام فريدمان، واستعداد الأخيرة للتفاوض، بعد موافقة الخارجية، مع ايران حول اتفاقية التعاون على اساس ما سوف يتم التفاوض به مع (اسرائيل) ومصر، فضلاً عن تضمين اتفاقية الحماية الاعتيادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>(٢٥)</sup>. مع الاخذ بنظر الاعتبار، رغبة الايرانيين بان تجهزهم الولايات المتحدة بالجزء الاكبر من مقدراتهم لمفاعل الطاقة النووية، على الرغم من اتفاق الايرانيين مع فرنسا على تجهيزهم بخمسة الاف ميغاواط من القدرات التوليدية النووية في ايران، وعليه افترض مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا بأنه لن تكون هناك مشكلة في سياسة التفاوض حول اتفاقية التعاون النووي مع ايران، لاسيما وان ايران كانت قد وقعت على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، واتفاقية حظر التجارب النووية لعام ١٩٦٣، والتي تحظر تجارب الاسلحة النووية

في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، فضلاً عن امتلاكها تاريخ جيد بالتزامها بتعهداتها حسب اتفاقياتها الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية<sup>(٢٦)</sup>. غير ان الاختبار النووي الهندي والجدل حول الغرض من الاتفاقيات المقترحة على تزويد (اسرائيل) ومصر بمفاعلات الطاقة، قد ولدت حساسية تجاه كل اتفاقيات نقل المفاعلات والوقود النووي، وبما ان الادارة كانت تعتزم ابرام اتفاقية تعاون مع ايران والتعاقد معها على بيع الوقود النووي، رجع مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا بانها ستكون مرتبطة في وسائل الاعلام بالاتفاقيات مع (اسرائيل) ومصر، وفيما يخص معالجة مسألة الظروف التي تم السماح بموجبها بمبيعات مفاعل الطاقة التجارية الى (اسرائيل) ومصر، فقد اوضح ألفريد ل. أثيرتون، جونيور الى وزير الخارجية كيسنجر، بأن مسؤولو وزارة الخارجية عازمون على وضع نقاط سيطرة ثنائية خاصة على الوقود النووي المباع الى تلك البلدان في الشرق الأوسط، فضلاً عن اتفاقيات الحماية للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). واقترح العمل على التحرك بسرعة لاعطاء صلاحيات الى هيئة الطاقة الذرية للدخول في اتفاقيات مبيعات الوقود مع ايران بحلول الثلاثين من حزيران ١٩٧٤، مشروطة بأكمل اتفاقية اوسع للتعاون، على غرار ما تم الاتفاق عليه مع كل من (اسرائيل) ومصر<sup>(٢٧)</sup>.

وفيما يخص التفاوض حول الاتفاقية الاوسع للتعاون في تزويد مفاعلات الطاقة مع ايران، وجب تطبيق خيارين، والخياران هما:-

١- فرض نفس الضمانات الثنائية الخاصة، المتوخاة في الاتفاقيات مع (اسرائيل) ومصر، فضلاً عن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). وفائدة هذا الخيار تكمن في تأسيس قانون اولي يُستند عليه لتضمين نقاط سيطرة موسعة في جميع الاتفاقيات المستقبلية، ونقل هذه الممارسة خارج سياق المواجهة بين مصر و(اسرائيل). وان افضلية تطبيق اتفاقيات الضمانات الثنائية الخاصة على (اسرائيل) ومصر سيتم تطبيقها على ايران ايضاً. وكتب مسؤولو وزارة الخارجية أن الولايات المتحدة الامريكية كانت ترى إن استمرار استقرار ايران محكوم ببقاء الشاه في السلطة وفي حال عدم الاستقرار بإمكان متمردين محليين او ارهابيين اُجانب السيطرة على المواد النووية المخزونة في ايران لغرض استعمالها في انتاج قنابل نووية، خاصة وان ايران كانت تخطط للحصول على ما بين (١٠ - ٢٠) مفاعل كبير في غضون العقدين القادمين. مما يعني وجود كميات

كبيرة من هذه المواد تنتج هناك. او قد يكون خلف الشاه عدائياً بحيث يعد الأسلحة النووية الفقرة الأخيرة التي يحتاجها لغرض الهيمنة على المنطقة<sup>(٢٨)</sup>.

وبالتالي فان ادخال نقاط سيطرة ثنائية اضافية سيخفف من حدة النقد في الاعلام والكونغرس حيال الاتفاق مع ايران. ورأى العيب الوحيد في هذا الخيار كان يكمن في ان الشاه قد يتصور بأنه مساوٍ لكل من إسرائيل ومصر من حيث تعامل الولايات المتحدة الامريكية معه، أي ان ايران ستكون منطقة محتملة لاثارة المشاكل اقليمياً، وبالتالي يجب ان تكون مختلفة او تحظى بمعاملة مختلفة عن البلدان التي وقعت معها الولايات المتحدة الامريكية اتفاقيات مفاعلات طاقة نووية مسبقاً. ولكن من الممكن معالجة هذا العيب، بحسب المذكرة، من خلال قيام الولايات المتحدة الامريكية بتوضيح ان سياسة اتفاقيات الحماية الخاصة سيتم تطبيقها على جميع البلدان في مبيعات المستقبل في المنطقة<sup>(٢٩)</sup>.

٢- اما الخيار الثاني، وهو فرض ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) الأساسية فقط<sup>(٣٠)</sup>. فان فائدته لإيران كانت تكمن في تصنيفها بلداً مسؤولاً من طرف الولايات المتحدة الامريكية، كما هو حال البلدان التي عقدت معها الولايات المتحدة الامريكية اتفاقات نووية سابقة، وان الولايات المتحدة لم تصنفها في خانة مصر و(اسرائيل). وبلا شك فان الشاه سيرحب بهذا التلميح، وهذا سيأتي متلازماً مع نية ايران بإعادة معالجتها لوقودها الخاص. ولكن ايضاً توجد مساوئ في هذا الخيار منها، انه لا يتعامل بشكل وافٍ احتمالية تحويل المواد النووية الخاصة من المفاعلات الإيرانية، ولذلك فان اتمام اتفاقية التعاون النووي مع ايران بدون تضمينها اتفاقيات حماية خاصة، ستثير نقداً شديداً، وتضيف مشاكل في الحصول على موافقة الكونغرس حيال الاتفاقيات مع (اسرائيل) ومصر<sup>(٣١)</sup>.

وبناء على التحويل الممنوح لوزارة الخارجية، جاءت التوصية بالموافقة على دخول هيئة الطاقة الذرية الامريكية في عقود بيع الوقود النووي الى ايران قبل ٣٠ حزيران ١٩٧٤، والبدء في نفس الوقت بالتفاوض على اتفاقية للتعاون مع ايران تغطي امكانية توفير المفاعلات والوقود، وتتضمن نفس الضوابط الثنائية الخاصة مع (اسرائيل) ومصر- وتساند هذه التوصية كل من (وزارة الدفاع وكالة الأمريكية للحد من التسليح ونزع السلاح، والوزير الأول، هيئة الطاقة الذرية الامريكية، مكتب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا) - او عوضاً عن ذلك من المحتمل بأن تتضمن الاتفاقية مع ايران ضمانات الوكالة

الدولية للطاقة الذرية (IAEA) الأساسية فقط<sup>(٣٢)</sup>. وفضلاً عن التوصية بالموافقة، فقد اشارت مسودة المذكرة الداخلية الى الوزير كيسنجر الى ان الاتفاقيات التي أجريت مع مصر وإسرائيل احتوت على نقاط سيطرة ثنائية الجانب والتي من الممكن تطبيقها ايضاً على ايران. وستكون نقاط السيطرة هذه طويلة الأمد وتكون عقود الوقود مع الولايات المتحدة الأمريكية فقط، والتخلص من البلوتونيوم لإجراءات امنية لحماية المؤسسات على الرغم من ان الإيرانيين يعتبرون نقاط السيطرة هذه بانها عدم ثقة من جانب الولايات المتحدة الامريكية في استقرار ايران، فقد تمت التوصية في المذكرة على ان الولايات المتحدة الامريكية تفرض هذه النقاط الخاصة كسياسة في كل انحاء الشرق الأوسط<sup>(٣٣)</sup>.

رداً على مذكرة دراسة الامن القومي NSSM 202، استعرضت ورقة أعدتها لجنة الأمن القومي في إطار لجنة الأمان في الواحد والعشرون من حزيران ١٩٧٤، سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بمنع الانتشار النووي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على وجه الخصوص، في ضوء التجربة النووية الهندية. ولقد حددت هذه الدراسة العناصر الرئيسية في سياسة الولايات المتحدة الامريكية لمنع انتشار الاسلحة النووية، وهي ما يأتي<sup>(٣٤)</sup>:

- ١- يجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن حيازة المتفجرات النووية.
- ٢- لا ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تساعد الدول غير الحائزة للأسلحة في الحصول على هذه المتفجرات.
- ٣- ستتعاون الولايات المتحدة في التطبيق السلمي للطاقة النووية.
- ٤- يجب أن تكون هناك ضمانات قابلة للتطبيق على أوسع نطاق ممكن لضمان عدم تحويل المواد النووية من البرامج النووية المدنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى أي متفجرات نووية.
- ٥- يجب أن تخضع الصادرات النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لمثل هذه الضمانات.

ولتحقيق هذه الأهداف، سعت الولايات المتحدة إلى الحصول على انضمام واسع النطاق لمعاهدة عدم الانتشار من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية Nuclear Weapon States (NWS) والدول غير الحائزة للأسلحة النووية (NNWS) Non-Nuclear Weapon States على حد سواء. وأدراكاً منها الى أن عدداً

من كبار الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من المحتمل أن ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي لفترة غير محددة، فقد سعت الولايات المتحدة إلى الحد من حوافز وقدرات الأسلحة النووية من خلال سياسات أخرى تشمل ما يأتي:

١- الضوابط والضمانات على المواد والمعدات النووية المصدرة.  
٢- الجهود المبذولة لتطوير سياسات التصدير المشتركة بين الموردين التجاريين الرئيسيين للمواد والمنشآت النووية.

٣- السياسات التي تهدف إلى الحد من احتمال أن تقرر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تطوير أجهزة نووية للأغراض السلمية<sup>(٣٥)</sup>. وبما إن التحالفات وسياسات الدفاع المتبادل والضمانات الأمنية ونشر القوات الأمريكية لها تأثير محتمل مهم على استعداد الدول للتنازل عن امتلاك أسلحة نووية مستقلة. وعلى الرغم من أن قرارات السياسة الأمريكية في هذه المجالات كانت تنطوي على اعتبارات هامة أخرى خارج نطاق هذا التقرير، فقد أوصت الدراسة بأن أي تعديلات في مواقف الولايات المتحدة يجب أن تأخذ في الاعتبار آثارها على حظر الانتشار النووي. ولكن هذه الدراسة اعترفت بصعوبة المهمة، إذ ستزيد التطورات التقنية والاتجاهات السياسية من صعوبة وأهمية ردع أو منع المزيد من الانتشار النووي خلال العقد القادم. كما اعترفت الدراسة أيضاً بأن استخدام الطاقة النووية بدأ على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم<sup>(٣٦)</sup>.

ونتيجة للتجربة النووية الهندية، توصلت الدراسة إلى أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأخرى ستفكر "حتماً" في أن تصبح دولاً حائزة لأسلحة نووية، وستتأثر هذه الدول بردود فعل الولايات المتحدة والقوى النووية الأخرى ودعاة المعاهدة الرئيسيين والدول المحتملة للأسلحة النووية. وقد تكون العواقب، وخاصة في حالة استجابة الولايات المتحدة المنخفضة المستوى، بمثابة رد فعل متسلسل أو "سلسلة متسلسلة" مع ما يصل إلى عشر دول إضافية تمتلك بعض القدرة على صنع أسلحة نووية أو إجراء تفجيرات نووية "سلمية"<sup>(٣٧)</sup>. لكن بعد دراسة دقيقة، توصلت لجنة الامن القومي في دراستها إلى أن بالإمكان تقديم حجة قوية مفادها أنه لا يزال من الممكن اتباع سياسات تهدف إلى ردع المزيد من الانتشار، وهناك عدد من العوامل التي تدعم ذلك:

١- ليس كل الدول الرئيسية غير الحائزة للأسلحة النووية لديها القدرات اللازمة لإنتاج المتفجرات النووية. وبالتالي، قد لا تتمكن العديد من الدول التي لديها حافز،

في الواقع، لتنفيذ برنامج أسلحة نووية من اكتساب القدرة اللازمة على المدى القريب للقيام بذلك. "باستثناء إسرائيل، التي سبق وان طورت بالفعل أسلحة. في حين أن ناشرين محتملين آخرين مثل جنوب إفريقيا ومصر وباكستان وإيران، اطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبدأت لتوها برامج الطاقة، ستكون على بعد عشر سنوات من الاختبار النووي الأولي"<sup>(٣٨)</sup>. وهذا الاعتراف بامتلاك (اسرائيل) بالفعل لأسلحة نووية، من بين اهم الأفصاحات التي كشفتها الوثائق الجديدة.

٢- لا تزال المواد والمعدات النووية الأساسية لإنتاج الأسلحة النووية متاحة فقط من عدد محدود من الموردين الذين يعارضون الانتشار بشكل عام. والمواد النووية التي يجب استخدامها من قبل الدول غير الحائزة NNWS لتصنيع المتفجرات النووية هي البلوتونيوم أو  $^{233}\text{U}$  (كل منها يجب أن ينتج في مفاعل نووي ثم يعاد معالجته في مصنع فصل كيميائي) أو يورانيوم عالي التخصيب يتم إنتاجه في منشآت التخصيب<sup>(٤٠)</sup>. جميع المصنّعين للمفاعلات النووية، باستثناء فرنسا والهند، التي تبعد عدة سنوات عن استكمال أول مفاعلين محليين مُصنّعين لها، هم أطراف في معاهدة عدم الانتشار أو موقعون على ما يبدو ويتجهون نحو التصديق عليها، وكذلك جميع الدول، باستثناء فرنسا، تشارك حالياً في توفير خدمات تخصيب اليورانيوم أو في إعادة المعالجة الكيميائية التجارية لبلدان أخرى. وعلى الرغم من اعلان فرنسا علناً أنها تعارض الانتشار وستتصرف كما لو كانت جزءاً من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكن في الممارسة العملية كانت متساهلة في الالتزام بهذا الموقف في سياسة التصدير النووي<sup>(٤١)</sup>.

وعلى ضوء هذه الاشارات كانت مذكرة مساعد وزير الدفاع في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٧٤ قد لاحظت بان لو كان بمقدور ايران طلب القدرات التسليحية النووية، فإن كمية البلوتونيوم المنتجة من برنامج الطاقة النووية الايراني المخطط له (٢٠٠٠٠ ميغاواط) سيكون معادلاً لإنتاج (٦٠٠ - ٧٠٠) رأس حربي سنوياً، ومن هذه المقدرة التسليحية فإن حصة فرنسا سوف تكون (٥٠٠٠ ميغاواط)<sup>(٤٢)</sup>.

٣- لا تزال العوائق السياسية والأمنية لاتخاذ القرارات بامتلاك الأسلحة النووية موجودة في العديد من الدول غير النووية الهامة، وتشير التكلفة العالية والتعقيد

لأنظمة التسليم المتقدمة مقارنة بالأسلحة النووية إلى أن الضوابط الانتقائية في الحد من سهولة الحصول على هذه الأنظمة قد تكون فعالة في ثني بعض القوى الكبرى عن الشروع في برنامج أسلحة نووية مستقل<sup>(٤٣)</sup>.

٤- يمكن أن تخدم مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية بشكل جيد حتى مع وجود استراتيجية كاملة وغير مكتملة لمنع الانتشار. لكن قد نكون قادرين فقط على تأخير المزيد من الانتشار، مهما كانت جهودنا لمكافحة الانتشار. ومع ذلك، سيكون من مصالح الولايات المتحدة الأمنية إرجاء العيوب المرتبطة بعدد موسع من القوى النووية لأطول وقت ممكن، مع السعي إلى تهيئة الظروف التي قد تحقق في نهاية المطاف المزيد من الانتشار والتخطيط لنهج لتقليل عدم الاستقرار في عالم أكثر انتشاراً. علاوة على ذلك، فإن لهوية وشخصية الدول الجديدة التي من المحتمل ان تمتلك أسلحة نووية آثار مهمة ومختلفة بالنسبة للولايات المتحدة، سواء كانت الدولة النووية السابعة أو الثامنة صديقة أم خصماً، وما إذا كانت ستشكل تهديداً عالمياً موثقاً به، أو تهديداً إقليمياً إلى حد كبير (كما في حالة الهند) سيكون حاسماً من حيث تأثيره المباشر على الاستقرار العالمي والمصالح الأمريكية، بصرف النظر عن تأثيره في زيادة خطر استمرار انتشار الأسلحة النووية<sup>(٤٤)</sup>.

باختصار، خلصت الدراسة الى انه على الرغم من أن الانفجار الهندي كان يمثل انتكاسة كبيرة لهدف معاهدة عدم الانتشار، إلا أنه لا يزال من مصلحة الولايات المتحدة السعي بقوة للتخفيف من انتشار الأسلحة النووية؛ ولا تزال تملك النفوذ والوقت لردع الآخرين عن اتباع النموذج الهندي؛ ولا يزال من المفيد اتباع عدد من التقنيات والخيارات المفيدة للمساعدة في ثني الآخرين أو تأخيرهم عن دخول مجال الأسلحة النووية. ومع ذلك لا يمكن ضمان نجاح أي استراتيجية موصى بها في ادناه لمنع الانتشار النووي<sup>(٤٥)</sup>. إذ خلص التقرير الذي طلبته NSSM 202، الى صياغة توصيات لجهود الولايات المتحدة لمنع الانتشار النووي من خلال الإجراءات الموصى بها أدناه:

### **أ: توصيات إجراءات عاجلة لمنع الانتشار النووي.**

١- التأكيد في أقرب فرصة على دعم الولايات المتحدة رفيع المستوى لمعاهدة عدم الانتشار والحاجة الملحة إلى انضمام أكبر عدد ممكن من الدول. ينبغي أن يتم ذلك علناً وسراً من أجل إزالة أي شكوك بشأن الأولوية التي نعلقها على المعاهدة

وتمهيد الطريق لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار / مايو ١٩٧٥.

٢- تكثيف الجهود لتخطيط استراتيجية أمريكية لمؤتمر المراجعة تهدف إلى "الحد من الأضرار" الناجمة عن الانفجار النووي الهندي والحفاظ على سلامة معاهدة عدم الانتشار.

٣- التشاور على الفور مع الاتحاد السوفيتي بشأن القضايا الرئيسية لمنع الانتشار النووي.

٤- النقاش مع الألمان الغربيين والهولنديين والبلجيكيين فيما إذا كان بإمكانهم المضي قدماً في التصديق هذا العام على معاهدة عدم الانتشار، بغض النظر عن التصديق الإيطالي.

٥- التقرب من البلدان التالية بشأن التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: إسبانيا (غير الموقعة مع أكبر برنامج تجاري للطاقة النووية)؛ جنوب إفريقيا (موارد اليورانيوم الطبيعي وبناء محطة لتخصيب اليورانيوم)؛ سويسرا (قوة نووية تجارية مهمة يعتبر تصديقها مهماً ويبدو قابلاً للتحقيق).

٦- إجراء مفاوضات كاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن عرض ضمانات الولايات المتحدة قبل نهاية عام ١٩٧٤. وهذا من شأنه الدعوة لضمانات الوكالة على المنشآت النووية التجارية الأمريكية المختارة للتقليل من مخاوف "التمييز" و "التسلل"<sup>(٤٦)</sup>.

### **ب. توصيات للحد من الأضرار الناجمة عن الاختبار الهندي.**

١. إقناع الموردين النوويين الآخرين بالحصول على نوع الضمان من الهند فيما يتعلق بعدم استخدام صادراتهم النووية في أي مادة متفجرة نووية طلبنا من الهند تقديمها قبل شحننا التالي من اليورانيوم المخصب لمفاعلات تارا بور.

٢. التشاور مع كندا بشأن المسائل العاجلة التالية: مناهج للتعاون النووي المستقبلي مع الهند؛ الحاجة إلى تشديد الضمانات القانونية والتقنية على مفاعلات راجستان الموردة من كندا؛ التعامل مع شراء الأرجنتين لمفاعل CANDU<sup>(٤٧)</sup>، بما في ذلك فعالية الضمانات، وكيفية التعامل مع مشكلة الانتشار النووي والمخاوف المحتملة بشأن منافسة مبيعات المفاعل بين الولايات المتحدة وكندا.

٣. تجنب الاستحواذ الباكستاني على محطة إعادة المعالجة الكيميائية، التي يسعون إليها بنشاط والتي تعتبر ضرورية للحصول على قدرة مستقلة على صنع متفجرات

نووية. وذلك من خلال: التشاور مع اليابان وبلجيكا وفرنسا والموردين المحتملين الآخرين؛ البحث عن إجماع لجنة المصدرين النوويين بشأن تجنب المساعدة والسعي لترتيب إعادة معالجة الوقود الباكستاني في الخارج.

٤. وضع توصيات للمناقشات مع الهند وباكستان لاستخدامها من قبل وزير الخارجية خلال الزيارة المخطط لها أواخر الصيف بهدف: تأمين المزيد من الضمانات الملزمة من الهند بشأن البرنامج النووي الأصلي؛ تأمين موافقة الهند على حماية الصادرات النووية واعتماد سياسة مساعدة؛ الحصول على ضمانات باكستانية بعدم استخدام المواد النووية الموردة أو المشتقة في أي مادة متفجرة نووية.

٥. النقاش مع السوفييت حول مدى عدم الرغبة في إمداد الهند بقاذفات بعيدة المدى. النظر في ضمانات أمنية محددة لباكستان، سواء من جانب واحد، أو إذا كان ذلك ممكناً، جنباً إلى جنب مع واحد أو أكثر من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٦. تطوير موقف الإدارة من الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الكونغرس والتي من شأنها فرض عقوبات محتملة ضد الإجراءات التي تتخذها الهند أو غيرها، والتي من شأنها تقويض جهود الحماية الدولية وغيرها من سياسات عدم الانتشار<sup>(٤٨)</sup>.

### ج - توصيات تعزيز الضوابط على الصادرات النووية والتعاون الوقائي.

١- السعي حثيثاً لتنفيذ برنامج عمل مذكرة قرار الامن القومي NSDM 235 (National Security Decision Memorandum) الذي تمت الموافقة عليه مؤخراً والمنعكس في NSDM 255، والذي سبق الاختبار الهندي ولكنه أصبح أكثر إلحاحاً في ذلك الوقت. وتعتزم الخطة تدشين مشاورات أمريكية مع موردين آخرين مصممين لصياغة سياسات مشتركة تحكم صادرات اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم وكذلك معايير تحكم تصدير التكنولوجيات غير المصنفة وكذلك المصنفة، وتشجيع المصانع المتعددة الأطراف لإعادة التصنيع وإعادة المعالجة، وإطلاق مبادرة أمريكية كبرى لتحديث تدابير الحماية المادية النووية في جميع أنحاء العالم. مع الاعتراف بان هناك حاجة ملحة لتوسيع وتنسيق سياسات الرقابة مع الموردين النوويين الآخرين. لكن سيكون الوصول إلى إرشادات تصدير مشتركة مع موردين آخرين أمراً صعباً بسبب الضغوط التجارية التعويضية وقد تكون له قيمة محدودة نظراً للتوفر الواسع للعديد من التكنولوجيا النووية. ومع ذلك، فإن تكاليف تنفيذ NSDM 255 ضئيلة للغاية وتخفيف جهود مراقبة الصادرات سيجعل المزيد من الانتشار أكثر احتمالاً.

٢- الاقتراب من الحكومة الفرنسية الجديدة على أعلى مستوى على أساس أولوية قصوى بهدف مراجعة سياسات التصدير الخاصة بالولايات المتحدة واستكشاف ما إذا كان من الممكن حث فرنسا، التي لم تطبق بشكل منهجي الضمانات على صادراتها، على الانضمام إلى جهد مشترك لحماية الصادرات النووية والصادرات التي من شأنها أن تساعد الهند أو غيرها على تطوير قدرة متقدمة توصل إلى الأسلحة النووية. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة الحاجة إلى ضمان ألا تقوض فرنسا الجهود الرامية إلى احتواء البرنامج الهندي والتعامل مع مشاكل الانتشار المحتملة في باكستان والأرجنتين والبرازيل.

٣- الضغط على المبادئ التوجيهية للجنة زانكر<sup>(٩)</sup> (Zangger Committee) بشأن الصادرات التي من شأنها أن "تحفز" الضمانات ليطمئن هذا الصيف<sup>(١٠)</sup>.

٤- تطوير نهج أكثر صرامة للاتفاقيات المدنية مع الدول في المناطق المضطربة. حيث تضمنت اتفاقيات الطاقة النووية المقترحة مع إسرائيل ومصر شروطاً خاصة للرقابة تتجاوز الشرط المعياري لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إذ تضمنت الشروط: حذف الالتزام بالنظر في نقل اليورانيوم عالي التخصيب؛ حقوق الولايات المتحدة في التأثير على موقع منشآت التصنيع وإعادة معالجة البلوتونيوم وتخزينه (على سبيل المثال، الإصرار على التخزين الخارجي)؛ الالتزامات والمشاورات المتعلقة بالأمان المادي المناسب؛ وتأکید عدم الاستخدام النووي السلمي للمادة المستمدة من الولايات المتحدة. يُقترح ألا تطبق قيود مماثلة على الطلبات المقدمة من دول الشرق الأوسط الأخرى (كما هو مقترح في السياسة المقترحة) ولكن أيضاً على البلدان في مناطق أخرى مضطربة أو غير مستقرة في العالم يتم تقييمها على أساس كل حالة على حدة. يمكن التقليل إلى أدنى حد من خطر فقدان مبيعات الولايات المتحدة لمثل هذه الدول (والتي يمكن أن تؤدي إلى فقدان تام للرقابة الوقائية من خلال دفع المستلمين إلى بعض الموردين الآخرين أو إلى الجهود المحلية) من خلال الحفاظ على سياسة الولايات المتحدة التنافسية لتصدير الوقود والمفاعل والتشاور مع الموردين الآخرين لتطوير إرشادات التصدير الشائعة. من ناحية أخرى، نحن بحاجة إلى تعاون الموردين الآخرين في مراقبة الصادرات، لمنع الضوابط الفعالة من أن تصبح عاملاً تنافسياً. فيما اقترح البعض بأنه ينبغي النظر في إمكانية وجود سياسة أوسع لتطبيق شروط خاصة على جميع الترتيبات النووية المستقبلية.

٥- وضع اعتبارات عدم انتشار الأسلحة النووية في المراجعة المستمرة لهيئة الطاقة الذرية لسياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بتوافر وإمداد خدمات تخصيب اليورانيوم في المستقبل، أو القرارات المتعلقة بأي تغييرات رئيسية في هذه السياسة. ويجب أن تأخذ هذه المراجعة في الاعتبار الرغبة، من وجهة نظر عدم الانتشار، في الحفاظ على دور الولايات المتحدة كمورد رئيسي<sup>(٥١)</sup>.

كما يجب أن تواصل الولايات المتحدة مشاورات مجموعة تنسيق الطاقة مع الدول الأخرى بشأن سياسات إمدادات التخصيب، بهدف ضمان أنها تخدم أهداف عدم الانتشار. وعلى ما يبدو فإن دور الولايات المتحدة الأمريكية كمورد مهيم لليورانيوم المخصب لمفاعلات الطاقة الأجنبية كان يتضاءل مع ظهور مصانع جديدة لتخصيب اليورانيوم في الخارج، إلى جانب استنفاد السعة الفائضة في المصانع الأمريكية المحلية. إن موقع الولايات المتحدة كمورد لخدمات التخصيب جذاب تجارياً يمنحنا نفوذاً للحصول على الضمانات المناسبة وضمانات للصادرات الأمريكية، ولجعل الاعتماد علينا للتزود بالوقود الدوري لمحطات الطاقة النووية عاملاً يساعد على إنفاذ مثل هذه التعهدات، ولذلك قد يؤدي فقدان هذا الموقع إلى دفع العملاء إلى التعامل مع الموردين الآخرين الذين يفرضون شروطاً أقل صرامة، أو يبيعون مفاعلات من نوع كاندو، التي يصعب حمايتها، والتي توفر، عن طريق التقليل من الاعتماد على إمدادات اليورانيوم المخصب، ضغطاً أقل لمنع الاستحواذ على المواد غير المصنفة ضمن مواد الأسلحة النووية<sup>(٥٢)</sup>.

## **د. توصيات تطوير نهج مقبول دولياً للاستخدام النووي السلمي يخدم**

### **مصالح الولايات المتحدة في مجال حظر الانتشار النووي.**

١- الحصول على، وحث الأطراف الأخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الحصول على تأكيدات من أي من الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي قدمت أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأنها لن تستخدم الصادرات النووية من أطراف معاهدة عدم الانتشار هذه في أي تطوير نووي متفجر، وضمان تطبيق الضمانات على هذا الالتزام. كما يجب أن نكون مستعدين لإلغاء المزيد من الشحنات النووية إلى البلد المعني إذا رفض تقديم مثل هذه الضمانات.

٢- التشاور مع السوفييت حول كيفية التعامل مع مشكلة المادة الخامسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل.

٣- فحص على وجه السرعة مسألة ما إذا كان يمكن وضع "ضمانات" خاصة للمساعدة في التأكيد على أن أي أجهزة تفجير نووي سلمي مصنوعة من الدول الحائزة على الأسلحة النووية NNWS يتم حسابها وسوف تستمر في توجيهها إلى الاستخدامات السلمية، مع عدم تشجيع الآخرين على اتباع النموذج الهندي.

٤- النظر في توسيع نطاق عرض خدمات التفجير النووي السلمي (كما فعلنا فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية) لتشمل الدول التي تتخلى عن التطوير الأصلي للمتفجرات النووية<sup>(٥٣)</sup>.

أما هدف الولايات المتحدة من سياسة عدم الانتشار، فجاء انطلاقاً من اعتبارات أساسية منها: ان حظر انتشار الأسلحة النووية كان عنصراً ثابتاً وهاماً في سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للعصر النووي بأكمله. وبالتالي استند تصميم لجنة الامن القومي القوي في دعم هذا الهدف إلى الاعتقاد بأن الانتشار غير المقيد للأسلحة النووية من شأنه ان يضر بالامن القومي الأمريكي والاستقرار الدولي. فضلاً عن<sup>(٥٤)</sup>:

- خطر الحرب النووية:- ان خطر الحرب النووية سوف يزداد إذا حصلت دول إضافية على قوات نووية مستقلة. مما سيتعين ردع المزيد من الدول الحائزة للأسلحة النووية، كل واحدة منها مختلفة عن الولايات المتحدة وعن بعضها البعض، في فترات الأزمات، وبالتالي سيكون من الصعب تحقيق وضع رادع أميركي فعال، مما سيساهم في تعقيد الحفاظ على علاقات نووية أميركية - سوفيتية مستقرة. كما سيكون هناك خطر أكبر من أن تتصاعد النزاعات المحلية إلى حروب نووية وأن الاحتمال المعياري للحرب النووية يبدأ عن طريق الصدفة أو سوء التقدير أو الاستخدام غير المصرح به أو زعيم غير مسؤول من شأنه ان يزيد من فرص الحرب النووية. وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الانتشار "الانتقائي" للحلفاء للحد من هذه المشاكل أو غيرها من المشكلات المرتبطة بالانتشار النووي<sup>(٥٥)</sup>.

- الأخطار السياسية: اذ يمكن للأسلحة النووية أن تمنح الدول إحساساً حقيقياً أو متصوراً بمزيد من القوة والاستقلال في مجال السياسة الخارجية، مما يعقد الدبلوماسية الدولية. وقد يؤدي ذلك إلى خسارة أكثر حدة للنفوذ الأمريكي في العالم، والأكثر خطورة، يمكن أن يؤدي إلى تهديدات لأمن الولايات المتحدة

الامريكية أو مصالحها الاقتصادية. وسيصبح تحقيق الحد من التسليح النووي أكثر صعوبة، لأن الدول الحائزة على الأسلحة النووية سوف ترغب في خيارات استراتيجية إضافية ولأن عددا أكبر من الدول سيتعين عليها الموافقة على القيود المفروضة على الأسلحة.

- مشاكل السرقة والتخريب:- بصرف النظر عن مسألة القرارات المتعمدة التي تتخذها الحكومات لوضع برامج الأسلحة النووية، فإن هناك احتمالاً لسرقة المواد النووية من قبل المنظمات المتطرفة أو الجماعات الثورية أو عصابات الجريمة، واحتمال التخريب المتعمد، ومع توسع صناعة الطاقة النووية التجارية وانتشارها في جميع أنحاء العالم، ستزداد فرص هذه الأعمال، وبالتالي يمكن أن تشكل هذه السيناريوهات تهديداً خطيراً لأمن الولايات المتحدة من خلال زيادة التوترات الدولية، وتعريض المواطنين أو المنشآت الأمريكية في الخارج للخطر، وربما تؤدي إلى نزاع عسكري بمتفجرات نووية أو مواد مشعة.

وبعد استعراض ابرز ما جاء في الدراسة التي أعدها لجنة الأمن القومي التابعة لمجلس الأمن في ٢١ حزيران ١٩٧٤، رداً على NSSM 202، المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة الاساسية فيما يتعلق بمنع الانتشار النووي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في ضوء التجربة النووية الهندية، يمكن ملاحظة كيف واجه التعاون النووي بين الولايات المتحدة وإيران تحدٍ إعاق التوصل إلى حل سريع لعملية التفاوض للتوصل إلى اتفاق نووي، فرضته إعادة تقييم لامكانية تبني الولايات المتحدة لسياسة جديدة أوسع لمنع الانتشار، من خلال تطبيق شروط خاصة على جميع الترتيبات النووية المستقبلية على الصعيدين السياسي والتقني في محاولة لتجنب زيادة عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية، بعد التفجير النووي الهندي في ايار عام ١٩٧٤. كما أظهر الانفجار النووي الهندي كيف يمكن لأي دولة الحصول بسهولة على تكنولوجيا الأسلحة النووية إذا لزم الأمر، ونية باكستان لتصنيع أسلحتها النووية التي أثارت مخاوف الولايات المتحدة من تزايد فرص وجود منطقة نووية<sup>(٥٦)</sup>.

توفر مجموعة متنوعة من الأساليب العملية وغير العملية لدعم سياسة عدم الانتشار. لكن المشكلة كانت تكمن في المراجعة والبناء على العديد من الإجراءات الجارية والمخطط لها بالفعل وليس مشكلة بناء سياسة جديدة تماماً واستكشاف درجة تغيير هذه الإجراءات أو توسيع نطاقها. وعلى هذا الاساس أخذت التوصيات

في الحسبان حقيقة أن بعض مناهج مكافحة الانتشار قد تكون غير مثمرة وأن تكتيكات الضغط أو السياسات التمييزية المفرطة يمكن أن تؤدي الى مزيد من الانتشار، عن طريق دفع الدول المتلقية بعيداً عن المساعدة الأمريكية المحمية جيداً إلى ترتيبات مع موردين آخرين قد تكون لديهم ضوابط أقل صرامة أو ربما في جهد شامل لاكتساب قدرات نووية قائمة بذاتها. وكانت فرنسا، الشريك النووي الرئيسي لإيران خلال منتصف سبعينيات القرن الماضي، وفي طليعة البلدان التي تشعر واشنطن بالقلق إزاء نقلها التكنولوجيا المعرضة للانتشار إلى بلدان العالم الثالث في مقابل تحقيق مكاسب مالية<sup>(٥٧)</sup>.

كما نظرت الدراسة أيضاً الى ان الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان ضرورياً ولكنه لم يعد كافياً للحد من مخاطر الانتشار التي ظهرت في المناطق المعرضة لعدم الاستقرار مثل الشرق الأوسط، مما قد يشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي الأمريكي والاستقرار الدولي. فمذ الحظر النفطي لعام ١٩٧٣، أدركت الولايات المتحدة الأهمية الاستراتيجية لاحتياطيات الطاقة في الشرق الأوسط، لذلك، فإن إرساء الاستقرار الإقليمي له أهمية كبيرة بالنسبة لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية. وبالتالي قد يشكل انتشار الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط تهديداً كبيراً للأمن القومي الأمريكي والاستقرار الدولي. وبالتالي كان من المرجح أن تحرض إيران النووية، على وجه الخصوص، على برامج نووية تنافسية في العديد من الدول المجاورة، مما يؤدي لزعزعة استقرار التوازن الأمني الهش بالفعل في منطقة الشرق الأوسط.

### الخاتمة

نظرت الدراسة أيضاً الى ان الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان ضرورياً ولكنه لم يعد كافياً للحد من مخاطر الانتشار التي ظهرت في المناطق المعرضة لعدم الاستقرار مثل الشرق الأوسط، مما قد يشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي الأمريكي والاستقرار الدولي. فمذ الحظر النفطي لعام ١٩٧٣، أدركت الولايات المتحدة الأهمية الاستراتيجية لاحتياطيات الطاقة في الشرق الأوسط، لذلك، فإن إرساء الاستقرار الإقليمي له أهمية كبيرة بالنسبة لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية. وبالتالي قد يشكل انتشار الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط تهديداً كبيراً للأمن القومي الأمريكي والاستقرار الدولي. وبالتالي كان من المرجح أن تحرض إيران النووية، على وجه الخصوص، على برامج نووية تنافسية في العديد من الدول المجاورة، مما يؤدي لزعزعة استقرار التوازن الأمني الهش بالفعل في منطقة الشرق الأوسط.

**الهوامش:-**

( 1) Mohammad Homayounvash, History And Evolutionary TRAJECTORY OF THE IRANIAN NUCLEAR, PHD thesis in International Relations Unpublished, Dean Kennth Furton College of Arts and Sciences, Florida Intemational University, 2012, op. Cit, p. 79.

(٢) ولد نيكسون في التاسع من كانون الثاني عام ١٩١٣ في يوريا ليندا في كاليفورنيا وكان عضوا في الكونغرس الأمريكي، عمل في منصب نائب الرئيس اثناء الفترة الرئاسية لدوايت دي آيزنهاور، ثم ترشح لخوض الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٠ ولكنه خسر فيها ثم عاد مجدداً للسباق الرئاسي بعد ثمانية أعوام ليفوز بمنصب الرئاسة بفارق ضئيل وفي عام ١٩٧٤ استقال من منصبه خوفاً من ان توجه اليه تهمة التستر على نشاطات غير قانونية لأعضاء حزبه في قضية ووتر غيت. توفي نيكسون في ٢٢ نيسان / أبريل عام ١٩٩٤ وكان عمره ٨١ سنة في مدينة نيويورك. نايجيل هاملتون، القياصرة الامريكيون سيرة الرؤساء من روزفلت الى بوش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢، ص ٣١١.

(3) National Security Study Memorandum 202, Washington, May 23, 1974, SUBJECT : Nuclear Non-Proliferation Treaty, The President has directed a review of U.S. policy concerning the nuclear Non-Proliferation Treaty (NPT), Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume E–14, Part 2, Documents on Arms Control and Nonproliferation, 1973–1976, Document: 50, pp. 111- 112.

(4) Ibid, p. 111.

(٥) في ايار ١٩٧٥، تجتمع الدول في اول مؤتمر لمراجعة عدم الانتشار التي وصل عدد الدول الاطراف بها الى انذاك الى (٩١) دولة. ينظر: ملحق مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، العدد ٢ المجلد ٤، آذار مارس ٢٠٠٥، ص ٦٥-٦٨، نقلا عن

<https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/article20-ar.pdf>.

(6) National Security Study Memorandum 202, Washington, May 23, 1974, pp.111-112.; NATIONAL SECURITY STUDY MEMORANDUM, NSSM 13, NSSM195, NSSM156, pp.1,10,13.

[https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve14p2/terms#t\\_NSSM\\_1](https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve14p2/terms#t_NSSM_1)

(٧) مذكرة قرار الامن القومي National Security Decision Memorandum (8) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, May 29, 1974, SUBJECT: Action Program Requested by NSDM 235, Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume E-14, Part 2, Documents on Arms Control and Nonproliferation, 1973-1976, Document 51, p. 112.;

<https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve14p2/d51>

(٩) مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي هنري كيسنجر Henry Kissinger باحث سياسي أمريكي وسياسي الماني النشأة تولى منصب مستشار الامن القومي ١٩٦٩ - ١٩٧٣ وتولى منصب وزير الخارجية الأمريكي ١٩٧٢ - ١٩٧٧. هنري كيسنجر، مذكرات هنري كيسنجر، ج ١، ترجمة عاطف احمد عمران، ص ٥.

(10) Ibid, p. 113.

(11) Ibid.

(12) Mohammad Homayounvash, op. Cit, p. 79.

(13) Ibid, p. 80.

(14) Ibid, p. 80.; National Security Decision Memorandum 255, Washington, June 3, 1974, SUBJECT: Security and Other Aspects of the Growth and Dissemination of Nuclear Power Industries, Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Volume E-14, Part 2, Documents on Arms Control and Nonproliferation, 1973-1976 Document 53, p. 119.;

[https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve14p2/pg\\_119](https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve14p2/pg_119)

(١٥) وكانت مذكرة قرار مجلس الأمن القومي (NSDM 235) الصادرة في تشرين الاول ١٩٧٣, قد اوصت بأن أي طلبات خارجية للتزويد بكميات كبيرة من اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) لمفاعلات الطاقة من الولايات المتحدة ستتم مراجعتها على

أساس كل حالة على حدة, وأن أي مستلم يجب أن يكون لديه تدابير أمنية مادية مقبولة وسارية المفعول.

Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, May 29, 1974, p. 112.

(16) National Security Decision Memorandum 255, Washington, June 3, 1974, p. 119.

(17) Ibid.

(18) Ibid.

(19) Vittorio Felci, Beyond the NPT: The Evolution of the U.S. Non-Proliferation Policy and the Nuclearization of Iran in the 1970s, p. 88. Cited by:

<https://irapnetwork.org/wp-content/uploads/2018/10/Beyond-the-NPT-in-the-1970s.pdf>

(20) Cited by: Mohammad Homayounvash, op. Cit, pp. 80- 81.

(21) Vittorio Felci, op. cit, p. 89.

(22) Telegram From the Department of State to the Embassy in Iran, No. 140768, Washington, June 28, 1974, 2204Z, Subject: Uranium Enrichment Contracts for Iran. Ref: State 139702.2 Ambassador From Acting Secretary, Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume XXVII, Iran; Iraq, 1973–1976, Document 63, p. 203.

<https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v27/d63>

(23) UNITED STATES, Atomic Energy Commission, Agreement for Cooperation with Iran, Washington, D.C. 20545, JUN 17, 1974, op.cit.

(24) Ibid.; Confidential, Cooperation with Iran: Nuclear Energy, From: NEA – Alfred L. Aherton, Jr. To: The Secretary Thru: P – Mr. Sisco, 20 Jun 1974, op. cit, p. 1.

(25) Confidential, Cooperation with Iran: Nuclear Energy, From: NEA – Alfred L. Aherton, Jr. To: The Secretary Thru: P – Mr. Sisco, 20 Jun 1974, p. 1. Cited by: National Security Archive Electronic Briefing Book, No. 521, Document 3: Office of Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs to Secretary of Defense, "Nuclear Energy Cooperation with Iran (U) – Action Memorandum," n.d. [Late June 1974], enclosing Atomic Energy Commission and Department of State memoranda, Confidential, with handwritten note attached, Edited by: Malcolm Byrne and William Burr, Posted – 14 July 2015.

See: <http://nsarchive.gwu.edu/nukevault/ebb521-Irans-Nuclear-Program-1975-vs-2015/03.pdf>.

(٢٦) في الاول من تموز ١٩٦٨، وقعت إيران معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في اليوم الذي طرحت فيه المعاهدة للتوقيع. بعدما اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣٧٣ (الدورة ٢٢) المؤرخ في ١٢ حزيران/يونيه. ودخلت حيز التنفيذ في ٥ آذار ١٩٧٠. وكانت إيران قد صادقت على المعاهدة في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٠. معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (NPT)، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، العدد ٢، المجلد ٤٥، آذار / مارس، ٢٠٠٥، ص ٦٥. نقلاً عن

<https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/article20-ar.pdf>.

Farhang Jahanpour, Chronology of Iran's Nuclear Programme, 1957-2007, op. cit.; Confidential, Cooperation with Iran: Nuclear Energy, 20 Jun 1974, op. cit, p.2.

(27) Confidential, Cooperation with Iran: Nuclear Energy, 20 Jun 1974, op. cit, p.2-3.

(28) Ibid, p.3-4.

(29) Ibid, p.4.

(30) Ibid, p.3.

(31) Ibid, p.5.

(32) Ibid, p. 5-6.

(33) Office of Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs to Secretary of Defense, Subject: Nuclear Energy Cooperation with Iran (U) – Action Memorandum, 22 June 1974, op. cit, p. 1.

(34) Paper Prepared by the NSC Under Secretaries Committee, U.S. NON-Proliferation policy, Washington, June 21, 1974, Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume E–14, Part 2, Documents on Arms Control and Nonproliferation, 1973–1976, Document 57, pp. 130-131.

<https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76ve14p2/d57>

(35) Ibid, p. 131.

(36) Ibid.

(37) Ibid, p. 132.

(38) Ibid.

(٣٩) اليورانيوم U – 233

(٤٠) اليورانيوم - ٢٣٣ (U – 233): هو نظير انشطاري من اليورانيوم الذي يولد من الثوريوم ٢٣٢ كجزء من دورة وقود الثوريوم. تم فحص اليورانيوم ٢٣٣ لاستخدامه في الأسلحة النووية وكوقود للمفاعل. تم استخدامه بنجاح في المفاعلات النووية التجريبية، وقد تم اقتراحه للاستخدام على نطاق واسع كوقود نووي. لديها نصف وتقدم U – 233 عددًا من المشكلات الصعبة ومن غير المرجح أن يتم اختياره من قبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية NNWS للاستخدام المتفجر. إذ على الرغم من أن وجوده في اليورانيوم الطبيعي يبلغ فقط حوالي (٠.٧٢٠٤) في المئة من حيث الوزن، مما يستلزم عملية تخصيب طويلة ومكلفة لتوليد وقود مفاعل قابل للاستخدام. أما البلدان التي لديها احتياطات الثوريوم، ولسبب ما، غير قادرة على الحصول على البلوتونيوم ٢٤١ (Pu٢٤١)، قد تنظر في هذا البديل.

<https://www.britannica.com/science/uranium-233>

(41) Paper Prepared by the NSC Under Secretaries Committee, U.S. NON-Proliferation Policy, Washington, June 21, 1974, p. 133.

(42) Office of Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs to Secretary of Defense, Subject: Nuclear Energy Cooperation with Iran (U) – Action Memorandum, 22 June 1974, op. cit, p. 1.

(43) Paper Prepared by the NSC Under Secretaries Committee, U.S. NON-Proliferation Policy, Washington, June 21, 1974, p. 133.

(44) Ibid, p. 134.

(45) Ibid, p. 135.

(46) Ibid, pp. 136-137.

(٤٧) مفاعل كاندو أو كندو (CANDU reactor) هو مفاعل نووي ينتج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة النووية صممه وشيدته كندا. وهو يعمل باليورانيوم الطبيعي (غير مخصب) والماء الثقيل. ومفاعل كندو مفاعل ماء ثقيل مضغوط. واسم CANDU هو اختصار للاسم الكامل Canada Deuterium Uranium reactor

وقد صمم هذا النوع من المفاعلات أوائل الستينيات من القرن الماضي من الطاقة الذرية المساهمة الكندية وأنتاريو إليكتريك، التي تعرف الآن بجنرال إليكتريك كندا GE Canada.

IEE, Nuclear Reactor Types, (The Institution of Electrical Engineers), London, November 1993, pp. 3-4.

(48) Paper Prepared by the NSC Under Secretaries Committee, U.S. NON-Proliferation Policy, Washington, June 21, 1974, pp. 138-139.

(٤٩) لجنة زانكر: بين عامي (١٩٧١ - ١٩٧٤)، عقدت مجموعة من ١٥ دولة، بعضها أطراف بالفعل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) وأطراف أخرى. سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية في فيينا برئاسة البروفسيور كلود زانغو من سويسرا وبوصفهم موردين وموردين محتملين للموارد والمعدات النووية كان مهمم التوصل الى تفاهم مشترك بشأن: أ - تعريف ما يشكل (معدات أو مواد صممت أو أعدت لتجهيز أو استخدام أو إنتاج مواد انشطارية خاصة) (كما لم يتم تعريفها في مكان في المعاهدة). ب - الشروط والإجراءات التي تحكم تصوير هذه المعدات أو المواد من أجل الوفاء بالتزامات الفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار على أساس

المنافسة التجارية العادلة. وقررت المجموعة التي عرفت باسم لجنة زانغر، ان وضعها غير رسمي وان قراراتها ليست في حد ذاتها ملزمة قانوناً لاعضائها يتم اتخاذ قرارات اللجنة يتوافق الآراء. وفي عام ١٩٧٢، توصلت اللجنة الى توافق في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية للجنة، تضع إجراءات لتصدير المواد والمعدات والمواد القابلة للانشطار والمعدات المصممة خصيصاً لتجهيز او استخدام او انتاج مواد الانشطار. وقد قبلت الدول الأعضاء في اللجنة المفاهيم رسمياً في تبادل الملاحظات فيما بينها. وكانت هذه بمثابة إعلانات انفرادية من شأنها ان تسفر عن تنفيذ التفاهات من خلال تشريعات الرقابة الداخلية على الصادرات وكتبت معظم الدول الأعضاء رسائل الى المدير العام للوكالة =الدولية للطاقة الذرية تبلغه فيها بقرارها والتصرف وفقاً للشروط المنصوص عليها، فقد تم ذلك بتاريخ ٣ أيلول ١٩٧٤. للمزيد ينظر:

[History<xanggercommittee.org](http://History.xanggercommittee.org)

(50) Paper Prepared by the NSC Under Secretaries Committee, U.S. Non-Proliferation Policy, Washington, June 21, 1974, pp. 139-141.

(51) Ibid, p.p. 140-141.

(52) Ibid, p.p. 141-142.

(53) Ibid, p.p. 142-144.

(54) Ibid, p.p. 129-130.

(55) Ibid, p.p. 129-130.

(٥٦) جاء احتجاج شديد من باكستان ورئيس وزرائها، ذو الفقار علي بوتو، الذي وصف هذا الاختبار بأنه "الهيمنة الهندية" لتخويف باكستان. وردا على هذا اطلق بوتو حملة واسعة في جميع أنحاء باكستان لجعل باكستان قوة نووية. ينظر: انديرا (١٩١٧-١٩٨٤) رئيسة وزراء الهند (١٩٦٦-١٩٧٧، ١٩٨٠-١٩٨٤)، ابنة جواهر نيهرو.

[https://3rabpedia.com/indira\\_gandhi](https://3rabpedia.com/indira_gandhi)

(57) Mohammad Homayounvash, op. Cit, p.p.89-90.